

Copyright © 1996 King Saudi University

أصلة محكمة ، تأليف الصعدي ، ادريس بن احمد الصعدي الشافعي . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقدير ١٠

١٥ ق ١٩ س ٢٠٥ ر ٥١ اسـم

١٤٨٩

نسخة حسنة ، خطها نسخ ممتاز .

١- العبيد انته الفقه الاسلامي و اصوله .

٢- المؤلف بـ - تاريخ النسخ .

هـ ذي أَسْبَابِهِ مُحَكِّمَهُ تَالِفُ الْعَلَامَهِ  
الْقَدْرُوُفِ الْفَقِیْهِ السَّعِیدِ الْجَنَانِ الدَّرِسِ  
بْنِ اَحْمَدَ الصَّعْدَى مَقْتُ  
مُحَكِّمَهُ تَفْوِیْنِ الدَّرِسِ

## وَعَلَى هَذَا

اللهم

امان

三

١٠

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبِّنَا مُحَمَّدُ رَبِّ الْأَرْضَ وَصَحَّلَ وَسَلَّمَ رَبِّنَا

يُلْدَعْ ظَالِ الْحَارِفَ ابْوَكَتْ السَّلَادَ طَسْرَمَالْسَعَالِي  
اَدَكَرْ عَلِيَّ طَرَقَ الْعَوْدَيْ عَدَلَ سَيَانَ اللَّهِ اَكَرْ اَخْلَاقَ  
اَتَ يَئَادِدَ هَمَّ وَيَاتَ بَخْلَقَ جَلَدَ دَارَ وَمَادَ دَرَعَلَ اللَّهِ  
بَعْرَسَ اَدَهَبَ اللَّهِ عَنَّا سَبَبَ الْمَهَارَ مَرَّا مَيَانَ دَفَ  
وَالْقَنَّ حَوَانَّا كَرَخَقَ حَسَنَّا وَهَعَنَّا هَنَّا اَهَلَ الْاَيَّدِ  
اَهَلَ النَّعِيمَ سَاهَنَّا اَنَّهُ عَنِيْدَ اَنَّهُ مَاهَنَّا دَاهَنَّا وَهَاهَنَّا  
جَهَنَّسَ قَنَادَيَ السَّلَانَ اَبَعَدَ حَسَنَ اللَّهِ مَعَنَنَّا

卷之三

## لما حصلت مذكرة أندرويني وأولادده

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِيرُ وَتَمِ الْجَنَاحُ الْمَدِدُ لَهُ  
اَتَمُ الْحَمْدُ وَالزَّكَاةُ وَالشَّهَادَةُ وَالشَّكْرَةُ عَلَى مَا دَقَّ مِنْ فَضْلِهِ  
وَجَلَّ وَاصْلَى وَاسْلَمَ عَلَى السَّيِّدِ الطَّاهُورِ مَا اَنْهَلَ وَدَقَ وَطَلَ وَعَلَى الْهَمَّ  
وَصَحْبِهِ مَا قَامَ قَلْبُ بِالْحَرَّ وَهَلَّ وَبَعْدَ فَقَدْ طَلَّ مِنْيِ  
الْفَقِيهِ اَعْدَ الرَّسُورِ قِرَاطِ النَّازِيِّ الْيَعْقُوبِيِّ كِتَابَةً عَلَى هَذِهِ  
السُّوَالَ وَهُوَ مَا قَوْلُكُمْ هَلْ يَجُوزُ اعْطَا الزَّكُوْنَ لِبْنَ هَاشِمَ  
وَبْنَ الْمُطَبَّ اَمْ لَا فَلَمْ بَالْمِنْعَنْ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْلِيْدُ الْقَابِلِ يَجُوزُ  
ذَاهِمَ اَوْ مَا قَوْلُكُمْ هَلْ يَجُوزُ نَفْلَهَا اَمْ بِالْمِنْعَنْ بَلْ دَمْعٌ وَجُوْهَرٌ  
مُسْتَحْقِيْهَا فِي الْبَلَدِ الْمُنْقُولِ مِنْهَا اَمْ لَا فَلَمْ قَلْمَ اَفْهَلْ يَجُوزُ  
اَيْضَهُ تَقْلِيْدُ الْقَابِلِ يَجُوزُ ذَاهِمَ اَنْتَ بَعْدَمُ الْجَنَّةِ وَصَلَّى اللَّهُ  
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَالَّهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ دَارِسَتِيْرُ السُّوَالِ  
وَطَلَبَ السُّطُّ وَسَالَفَ مِنْ اَفْهَمِهِ هَلْ يَجُوزُ اعْطَامِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ  
الْزَكُوْنَ اَنْ يَعْطِيْ بَيَانَهَا لِلزَّكُوْنِ فَقَلَتْ لَهُ يَجُوزُ اعْطَا  
اَوْ لَادَهُ اَذَا مَا يَحْبِبُ عَلَيْهِ تَفْقِيْمَ وَاقُولُ الْجَدِيدِ لَهُ ثَانِيَا  
وَالصَّلَاةُ لِبَنِيِّهِ تَالِيَا      تَحْرِيرُ مَعْدِهِ اَنْ مِنْ اَعْطَا  
زَكُوْنَهُ وَادَهُ الْلَّاْصِنَافِ الْمَقَانِيَهُ وَهُمُ الْمَذَكُورُونَ فِي قَوْلِهِ  
اَنَّ الصَّدَقَاتِ لِلْمُقْرَأِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا الْمُؤْلَفَةُ  
فَلَوْبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ  
فَرِيْضَهُ الْآيَهُ وَانَّ مِنْ لَمْ يَوْدَهَا اَدَاءُ صَحِيْحًا اَعْوَقَ عَلَيْهَا الْعَقَابُ

الْتَّدْبِيدُ كَمَا دَلَّتِ الْآيَاتُ وَالاَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ الْمُتَهَيِّرَةُ  
مِنْهَا قُولَهُ تَعَالَى يَوْمَ يُجْمَعُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكُوْنُ بِهَا جِبَاهُمْ  
وَجِنْوَبَهُمْ وَظَهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزَتُهُ لَأَنْفَسُكُمْ فَذَوْقُوا  
مَا كَنْتُمْ تَكْنُزُونَ وَمِنْهَا قُولَهُ تَعَالَى وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ  
لِيَنْ اَتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لِنَضْدِيقَ وَلِنَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ  
فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخْلُوا بِهِ وَتَوَلُّوا وَهُمْ مُعْرَضُونَ قَاتَعُوهُمْ  
نَفَاقًا وَقَلُوبُهُمْ اِلَيْهِ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُمْ بِمَا اَخْلَفُوا اللَّهُمَا وَعَدُوا  
وَمَا كَانُوا بِلَذِبُوتِ الْمُرْعَلِمِوْ اَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سَرِّهِمْ وَجِوْهَرَهُمْ  
وَانَّ اللَّهَ عَلَمُ الْغَيْوَبِ وَرَزَقَ مُسْلِمَ عَنْ ابْنِ هُصَيرَهُ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ بَنِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَارِئًا مِنْ صَاحِبِ الْعَبَدِ وَلَا فَضَّهُ  
لَا يُؤْدِي مِنْهَا اَلَا اَذَا مَا نَاهَنَ يَوْمَ الْقِيَمَهُ صَفَحَتْ لَهُ صَفَّا بِحِجَّ مِنْ ثَارِ  
فَاحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكُوْنُ بِهَا جِبَاهُهُ وَجِنْبَهُ وَظَهُورُهُ  
كَمَا بَرَدَتْ اُعْيَدَتْ لَهُ فِي يَوْمِ كَانَ مَقْدَارَهُ خَمْسِينَ الْفَسْنَهُ  
حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيُرْسَلُ سَبِيلَهُ اِمَالَ الْجَنَّهُ  
وَامَالِ الْنَّارِ قَالَ السَّيِّدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدَ الرَّبِيدِيِّ فِي قِنْدَوَهُ  
اَهْلُمُ وَفَقَدَ الدِّينَ نَعْلَمُ اَنَّ الزَّكُوْنَ اَحَدَارِ حَانِ الْاسْلَامِ بِالْهِ  
اَخْتَ الصَّلَوَهُ وَقَرِينَهُمْ فِي حَكَابِ الْهَمَّ تَعَالَى حَمَّ قَالَ الصَّدِيقُ  
الْاَكْبَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَاللَّهُ لَا يَقْتَلُ مَنْ وَرَقَ بَيْنَ الصَّلَوَهُ  
وَالْزَكُوْنَ فَمِنْ حَمَدُ وَجْهَهَا كَفُرُ وَالْعِيَادَهُ بِاللَّهِ وَيَسْتَبَ

بيتها

قال قد يقتضي انه لو دفع الزكاء المقرفا عتقد لغير انها عليه  
او عن دين و قصدا خذ من هذه اليممه لم يجز و فيه نظر ولعله  
بالنسبة له <sup>غير</sup> انتهى و شرط الاخذ للزكاة من هذه الاصناف  
الثانية المنقدة في الایة الحسينية الكاملة والاسلام قال  
ان حجر في التحفة و ان لا يكون بحوزة اعليه و هن ثم انتهى  
المصنف في بالغ تارك الصلة كلاما لا يقتضي له الا  
وليه اي كعبى و جنون فلا يعطى له و ان غاب و لم يخلو  
لمن معه بخلاف ما طرأت له اي او تذريره و لم يجز عليه فان  
يقتضى او بحوزه فعها الناسق الا ان علم يستعين بها  
على معصيه في حرم و ان اجزا كما علم بما تقرى و لمن الاخذ  
هذا و قبل بوكاف و جنونا و برد و قوله بحوزه فعها  
صريحه من غير علم بحثرين ولا قدر ولا اصنف فعم الاولى  
لتركها خروج امثال الخلاف الشهرين قال في المنهاج و ان  
لا يكون هاشميا او مطليبيا او كذب مولاهم في الاصبع وفي العياب  
شرط الاخذ من الاصناف الاسلام و تمام الحسين و ان لا يكون  
هاشميا او مطليبيا او مولاهم و ان تغدر عليهم الحس لكون بحوزه  
السبعين حوالى الحفظ من سهم العاملين كالعبد والكافر  
البعض قوله و ان تغدر عليهم الحس هو المعتقد من المؤذن  
عشرة التحفة و ان منع و حفظهم من الحس لخبر دسم اعماقى

فإن لم يتب قتل ولا يحب غسله ولا يكفيه ولا المصلوة عليه وإن لم  
يجد وجوها بارئها بخلافا و اعتقادا انما يدفعه الى الظلم اهل المكس  
يجزي عن الركوع كما هو مشاهد فصوفا سف مرتقب الكبير مردود الشهاده  
من يتوب التوبه شرعا و يجب على الامام والقاضي اصلاحها الدفع  
أخذها منه قهرا و قهرا داشتا اركان الرداد اما بعد دفعه الرداع و اهل المكس  
من العاشرة بنية الركوع لا يجزي لهم ابدا ولا يبرون عن الركوع  
بدالركوع واجبه على من وجبت عليه لأن الامام يأخذ ذلك في مقابلته  
قيمه بسد الشعور بضرره الى ذكره وفي قمع القطاع والتلصيق  
وعن اموالهم وقد ارفع جم من ينسى الفقها وهم باسم الجهل اخذ  
اهل الركوع و رخص لهم في ذلك فضلوا و اضلوا اتنين ومثله في التحفه  
للسنيج ابن حجر كما نقله ابي صالح الرداد و ارتضاه وقال في التحفه في محل  
آخر و قوله بحوزه دفعها اهل المكس لان العبرة بغير الملاك  
محله عند عدم الصارف من الاحرام معه كان قصده بالاخذ منه  
اخير فلا و يزيد في ذلك بعضهم محلا لاجرا على ما ادار صبي الاخذ  
عما طلبها من الظلم بالزكوع و عدمه على قاصد الظلم الذي لم يتعول  
عليه الرافع و بحسبها يعلم ان المكس لا يجزي عن الركوع  
الارض اخره الامام او ناسبه عليه بدلا عنها باجتنها او تقليده  
صحيحا لا مطلاقا خلاف امني و همه في انتهى قال صاحب التحفه اما  
معد اي الصارف فان قصده بالاخذ جمه اخرى تظرفه البر قاسم  
العيادى

تارقد

او ساخ الناس وانها لا تخل بحمد وسب و罵 المطبل من الال  
كما هر وحال زكاة كل واجب كالنذر والكفاره ومنها دماء  
الجح حلاف التطوع و حرم عليه صلى الله عليه وسلم الحل  
لان صفاته اشرف وحلت المهدى لا يفهمن شان الملوى بخلاف  
الصدقه انتى و مثله شرح المنهاج العلامه الشربيني قال كما  
اعتمد متيجي بعبي الرملي والحاصل انه صلى الله عليه وسلم حرم  
عليه الصدقه والواجبه والمستحبه واد الله صلى الله عليه وسلم  
في حرم عليهم كل واجب كراحته وكفاره ودماء النساء والأضحيه  
الواجبه والجزء الواجب من أضحية التطوع ونذر المذور لكن اعتمد  
السيد السهروري حل المذور لسم عار لان المعنى في تحريم الركاب  
عليهم وما المذور به من الكفارات كون وضعها على سطحه بخلاف النذر  
فإن ذكر ليس ليس وضعه ولا لامتنع على العلوى اخذ ما ذر به  
صاحب العلوى ولا قابلته الله قال السيد البصري المكتوب الشافعى  
بعد قول السيد السهروري يمكن ان يراد بعد قوله فان ما ليس منعه  
بل وضعه لغير المشرع يرفض المتصوف إليه المناسبه لعدو نعم انتى  
فإن قلت لما حرم الواجب على الله دون التطوع لان الوسم  
لا يزول به كما يزول العرض وذكر لابن المويي وظاهر نفسه باستفهام  
المرض حيث ترسن المويي كما جاء المستعمل بخلاف التطوع فان المويي  
بما ليس عليه فلا يرسن يمكن تبرد بما لا يصير له مساق لا انتهى

فَالشِّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ زَادُ الرَّبِيْرِيُّ فِي فِتاوِيْهِ فَالْحَادِيْمُ ٥٥  
فَإِنْ شِئْتَ اذَا انْقَطَعَ حُسْنُ الْجَنْسِ عَنِ الْاَلْزَمِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
جَارِ صِرَفِ الرَّكْنِ الْيَمِّ عَنِ الْاَصْطَنْجِيِّ وَالْمَرْوِيِّ وَابْنِ حَبْيَانِ  
وَفِي تَعْلِيْفِ اسْمَاعِيلَ هَرَرِه امَّا يَوْمُ فَقْدِ مَنْعِمَاتِ الْفَقِيرِ حَلَاجَوْزَانَ  
فَنَعْلَمُ مِنِ الصَّدَقَةِ لَأَنَّهُ يُورِي إِلَى تَضَيِّعِهِ وَقَدْ وَجَدْتُمْ مَا وَجَدْتُمْ  
فِي عَيْرِ صِدْرٍ وَقَالَ السَّرِيقُ ابْوَالْعَبَاسِ الْعَرَاقِيُّ فِي كِتَابِهِ مُعْتَدِلُ التَّبَيْهِ  
اَخْبَرَنِي مِنْ حُضُورِ مَجَالِسِ الْاِمَامِ فَزَالِدَ الدِّنُ الرَّازِيُّ فِي بَعْضِ مَدْنِ  
خَرَاسَانَ اَوْ خَوَارِزَمَ وَقَدْ حُضُورَهُ مِنْ الْعُلُوَّيْنِ يَتَّسِّعُونَ  
اَلْبَهْ اَنْهُمْ مَنْعِمُوا مِنْ سَهْمِهِمْ فِي بَيْتِ الْمَارِ وَقَدْ ضَرَبُوكُمْ اَلْفَاجِرَ  
الْبَهْ هَاهِي وَرِيَارَا وَحْنُوْدَكَرْ وَدَفَعُهُمُ الْيَمِّ وَقَالَ يَامِسَلَمُونَ قَدْ  
اَفْتَتَتْ بِرَفْعِ صَدْرِ قَاتِلِكُمْ اَلْهَوَاءُ فَانْهَا تَحْرِكُهُمْ وَتَسْقُطُ  
عَنْهُمْ حَهْوَاءُ اَيْهِهِ كَبَارٌ وَفِي دَلِيلِهِمْ قَوْءَ اَنْهَى مَأْفِي الْحَادِيْمَ  
قَالَ ابْنُ زَيْدٍ قَلْتُ وَقَدْ سَالِيْرِيْ جَمَاعَهُ مِنِ الْاِسْرَافِ الْعُلُوَّيْنِ عَنْ ذَلِكَ  
فَاجْتَهَمْ بِعَوَارِزَ الْاَخْذِ اَذَا قَلَدُوا الْقَارِيْنِ بِذِكْرِ اَنْتَهِيَ وَفِي الْمُتَرَجِّعِ  
الْمَرْوِيِّ وَفِي مَنَاقِبِ بَنْيِ كَلْوَيِّ لِتَبَيَّنَ اَنَّ سَيِّدَ مُحَمَّدَ الْمُتَشَبِّهَ بِاَعْلَوِيِّ  
قَالَ فِي الْهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكُمْ رَفْعَهُ مَلَوْمٌ مَنْ حَسِنَ  
الْجَسْرَ تَقْدِحُوْزَ الْاَصْطَنْجِيِّ اَعْطَاهُ وَهُمْ وَاحْتَارُهُ الْمَرْوِيِّ  
وَمُحَمَّدُ ابْنِ حَبْيَانِ وَافْتَيَ شَرْقَ الدِّنِ الْبَارِزِيِّ وَعَيْرَهُ وَحَدَّا مَالُ الطَّحاوِيِّ

عليه وعليهم افضل الصلوة والسلام وهي فاردة في جليله  
واما الصدقه على ازواجه صلى الله عليه وسلم  
فتقد ابن الصباغ في شرح المجمع عن ابن بطال في شرح البخاري  
ان الفقها اتفقوا على ان ازواجه صلى الله عليه وسلم  
لا يدخلن في الزفاف حرمت عليهم الصدقات وقال ابن قدامة  
ومالغي عن عائشة رضي الله عنها قالت ايا المدلا تخل  
الصدقه ثم قال لها اذا يدخل على تحريرها عليه مائة ووفناوى  
الكبير للشيخ ابن حجر سير محاكي عن الفقيه احمد بن موسى بن حمير  
انه قاتلت معايل لافتى بها على مذهب الامام الشافعى بل على مذهب  
الامام ابي حنيفة وهن نقل ازكوه ودفع فرجهون سخن المصنف  
واحد والى شخص واحد وقار الاصلبي في فناوى واجواب عن ذلك  
اعلم ما حكى عن الفقيه احمد بن موسى بن حمير قد حكى عن عبودة من الابرار  
كالشيخ ابن اسحاق والشيخ عبيد الله ابي الحبیر والفقیه الاخفی وحکی  
والى بهم أكثر المتأخرین واما دعاهم الى ذلك عسر الامر وقد قال الله  
وما جعل عليكم في الدين من حرج انتهى فما نقل من هؤلا الامم  
صحيح هذا النقل فيما تحقق ذلك فهو حبر تغليظه وذکر ام الـ  
فاجاب ابن حجر قال نقل الایم المذکورین لا ياسى به في التقليد  
فيه لعسر الامر فيه سببا الا حبیتـ ومعنى لانه فيه اعلم به  
الامام الشافعی انه لا ياسى به لمن استفتي في ذلك ان يرشدـ

عن ابي حنيفة وذهب صاحب ابو يوسف الى جوازها في بعض حضرهم  
لبعض المذاهب ونقل انصهار بعض الحنفية معاذه وفي شرح الاثار  
عن ابي حنيفة ان الصدقات على ازواجه صلى الله عليه وسلم  
في عهده صلى الله عليه وسلم لعوضها عن الحسرة فما استقطعه لزكوة  
صلى الله عليه وسلم حلت لعوض الصدقه قال الطحاوي وبالجواز ناجحة  
وفي هذه السورة المالكية لم تکرم ايضا اعطاء الزكوه لغيرها شفاعة  
وفي شرح المختصر للشيخ على الاجماعي المالكي تبليـه قال الخطابي  
في مبحث الخصائص قد تقدم في مصرف الزكوه ان الله اذا لم يعطها  
يكتفى بمن يحيى اموالـ واصرـحـ المـفـقـرـ انـهـ يـعـطـوـهـ مـنـ الـرـاـءـ  
وان اعطاءهم افضل من اعطائهم انتهى باختصار قـدـ

في مائة اموالـ للسيوطـي قال الباقي لا تخلـهمـ اـيـ لـالـصـلـيـ اللهـ  
صلـيـهـ وـسـلـمـ الصـدقـهـ الاـنـ يـكـوـنـ اـبـوـ مـوـضـعـ حـجـرـهـ هـمـ فـيـ الـكـلـمـيـةـ  
ماـيـشـرـحـ المـخـتـصـرـ للـشـيـخـ عـلـيـ الـاجـمـاعـيـ تـبـليـهـ قـالـ الطـحاـويـ  
الـابـنـيـاـ فيـ بـعـضـ كـتـبـ الـحـنـفـيـهـ مـاـيـفـهـ تـكـلـمـ النـاسـ فـيـ حـوـسـاـيـرـ  
الـابـنـيـاـ عـلـيـهـ الصـلـوـةـ وـالـسـلـامـ اـخـلـلـهـمـ الصـدقـهـ لـاـنـ قـدـ  
لـاـخـلـلـ حـسـاـيـرـ الـابـنـيـاـ اـيـضاـ وـلـكـنـ كـانـتـ خـلـلـ القـرـاءـاتـ وـلـانـ اللهـ  
الـحـرـجـ بـيـنـ اـبـيـ حـرـمـ الصـدقـهـ عـلـيـ قـرـاءـاتـ اـلـفـضـلـهـ وـقـبـيلـ  
بـلـ كـانـتـ الصـدقـهـ خـلـلـ حـسـاـيـرـ الـابـنـيـاـ وـهـ مـاـيـصـوـصـيـدـ لـبـيـنـاـ

بالاجماع وحيث اتفق ما لا يقتضى وبعض اصحابنا على حكم المخالف  
للمذهب واراد الانساف المعلمه في خلاف الحكم فالاولى التقليد  
ما لا يحيط عبرا الاولى لانه يجتهد مطلق بالاجماع ولما بعض الاصحاح  
فليس بجتهذا كلاما انتى جواب السجح ابن حجر حنفطن لقوله  
فالاولى التقليد ما لا يحيط عبرا الاولى فيفيد انه يجوز تقليد  
بعض الاصحاح وان لم يكن بجتهذا مطابقا و وجوده بجتهذا مطلق  
لشيء فتاوى السجح ابى يحيى الاشترى البهيفي مسئلته من زراعة الفطر  
ذكر العلامات مصطفى مصطفى الزكوح ونقل ابن عثيمين انه  
حال ثبوت مسائل افتى بهن بخلاف المذهب نقل الزكوح ودوفورا  
الى صفت واحد والى شخص واحد وفي ترجمة المذهب شخص  
فطري عيره مثلا شمر لد احراج قطورة نفسه من اول من خبرها  
خدعها الى غير الدافع جاز او الدافع فالعجب من العجز ونقل  
في الاعانة على البغوي انه لو قبرد فع زراعة ماله الى صنف  
واحد حائز على السماوي يجوز الافتاء به والعمى مذهب  
الغير وبالرجوع من المذهب لضرورة او مصلحة يحيله يجوز  
اعطا الزكوح لشخص واحد او الفطرة ثلاثة كما اختاره  
الصطحري ولو دفع شخص قطورة الزراعة بعياله البالغين  
المخصوصين بالفقر او غيره من الاصناف مهلا بضم وادامه فهذا يكون

مستفيضة الى المسؤوله والشيوخ ويبين له وجيه ذكر بذكر الشروط  
عنه الشافعى رضى الله عنه فان وطن نفسه على تخلص المتألف  
ورعاء مذهب فهوا الاولى والآخر لذلة الخلاف في جواز  
ال التقليد وعشر استثناء شروطه اذ يلزم من قلدا ما اقام في مسئلته  
ان يعرف جميع ما يتعلق بذلك المسئله في مذهب لا يكرهه الا امام ولا يحوزه  
التلفيق فتارة ذكر من قلدا فالحارض عليه عنه في طهارة الكلبة  
ان يجري على مذهب فيه في مراعاة سائر ما يقول به من النجاسات كالمي  
ويلزمته ان يراعي مذهبه في الطهارة كالوضوء والغسل فيسع راسه  
ككله في وصوئه وبيوبي وصوئه وغسله ويد كلها اعضاؤه فيهما  
وكذا لا يلزمته ان يراعي مذهبه في الصلاوة فبأبي يحيى ما يوجبه  
فيها ومن ثم لا يفعل ذلك ما نسبه كالمي قلم سبع ثم مسح بعض راسه  
في وصوئه كانت صلواته باطلة هو بالاجماع لانه لم يجري على ما قاله  
الشافعى رضى الله عنه وحده ولا على ما قاله مذكور من الطهارة  
واما آفة بين المذهبين وكانت طهارة من النجاسة على مذهب  
ما لا يحتمل وضوءه على مذهب الشافعى وكل من الطهارتين مستحب  
للحصانة فلم يحصل على احدى المذهبين لانه من حصل على تلفيقه في التقليد  
كان التقليد باطل او كذا ما اتى به ملطفا باطل او اجماع كما امر  
فيستيقظ هذه القاعدة فان كثيرين يقلدون الاعمه في بعض  
المسائل ولا يراعون في ورطتهم التلفيق فستظل افعالهم

بينه وبين الله خدا مستوفقاً أنت الله تعالى وما ذكر بالرافع  
 وغيرها إنما هو اذا لم تكن ضرورة ولفظ الرافع يدل عليه فإنه عقد  
 المسألة للدفع بالاختيار انتهى الكلام الأصيحي فإذا عان  
 ذلك فقد تقرر في المذهب ايجاد حكمي الرجوع والفطرة والقايد  
 بوجوب التعميم في الرجوع قائل به في الفطرة برأ المذهب انتهى  
 منه في الرجوع لعلتها عالجت فلما عان الاستعاب بها الاماجع كفطان  
 كثيرة رحمة تبرأت وربما لا يهم ثم اختار الاصطحى وجماعه من أصحاب  
 حواجز صرفيها ثلاثة مسائلين قال إن الصلاح ويجوز تقليده  
 في ذلك الضرورة انتهى **وَسَأَلَ** السيد السماوي عن فحوى  
 ابن عجبل تقدره حوز العلية بذلك وترجح النصر في المذهب  
 دفع الرجوع الفطر كغيرها من الرجوع وإن استعمل على عسر في بعض  
 الموضع فالخلص حاصل بعلتها وإن لم يجب ومن اختار الافتراض  
 بخلاف ذلك وهو مكتبه فقد راعى المشقة المفروضة ويجوز تقليده في ذلك  
 العرف فمن قلائل العوام من افتى بجواز الصرفي الثلاثة اجزاء كما  
 بيننا في احكام التقليد وكتبت ارى لشيخنا ابا المناق شهاب  
 الدين الا قسيطي را من استفتاه من العوام واركان المستفتى  
 شافعيا تقليده مذهب حاله وهو عدم تكرا العددي تذكر ليس المحرر  
 ما حرم عليه للضرر وعوم قال وليس به من تنبيح الرخص في شيء وهو  
 لاجتناب تكرا المشقة وفي فتاوى السعبي لذكر كما بسطناه في العقد

افضل لأن الصدقه الذي الرحم صدقه وصله كما في الحديث الصحيح  
 وفي صحيح البخاري في حديث ربيبة امرأة بن مسعود انها هدموا لاد  
 عبد الله بن ولست بتاركتم فقاراً لاجر القرابة واجر الصدقه  
 فاد اقلتم بصحه الدفع فردوها الى خواص مثلاً اماماً عن فطرتهم  
 او تبرعاً او هرر يصح الفطرة مثلاً ويجوز للاب اخذها بينوا النازل  
**احباب** الا شعر المتفقدم ذكره عن ذلك فقاراً لاحفان مدح  
 الشافع واجب الاستعاب للاصناف الثانية ان وجدوا كلهم  
 ودليله ان الوارث في الاب للتميم واقتضت تشریکم في الواجب  
 كما لو قال شخص اهذا الارزید ومحروفيكون مقرابه بما  
 وكذا الوصييه وذهب الائمه الثلاثة الى جواز الاقتصر على صنف  
 من تلك الاصناف واما الایه انما خادت اخصار الاستحقاق فirim  
 لا وجوب التشریک بينهم وقد افتى بذلك ابن عجبل كذا ذكره الساير  
 قال الأصيحي وقد حكى بذلك عن غيره من اكبر الاعيده كابن اسحاق  
 والعمري والاحتف وعيره قال واليه ذهب اكترا المتأخرین واما  
 دعاهم الى ذلك عسر الامر وظواهراً الله تعالى وما جعل عليكم في الدين  
 من حرج وصح عن الشافع انه قال اذا اضيق الامر اتسه ٥٥  
 وهو **ذ** المسائل الـ ثلاث المذكورة صاحبها الامر  
 ولا يمكن فيها على منهـ الشافع في العلية ذلك ومن جعله هولاـ القوـ

بينه

لَمْ مَا تَقْرَبْ جَوَازَ تَقْلِيْدِ مُلْتَزِمٍ مِنْهُ الشَّافِعِيُّ مِنْهُ بِهِ اغْرِيْهُ  
أَوْ الْجَوْهِيُّ بِهِ لِصُرُورَةٍ أَبِي الْمُشْقَهِ لِاتِّحَادِ الْعَادَهِ أَمَا مَعْدِمُهَا  
نَبِيْرُهُ ذَلِكُ الْعَالَمُ بِكِيْنِ الْحَارِجُ عِنْ مِنْهُ بِهِ اهْلُ الْتَّرْجِيمِ وَقَدْ رَأَيْرَ جَهَنَّمَ  
دِبِيرَهُ بِهِ امَامَهُ وَمَسَاوَاتَهُ لِدِلِيلِهِ سَامِهِ بِنَاعَلَ الصَّحِيْحِ وَهَوَوْعَهُ  
الْتَّحْيِيرُ بَيْنَ احْدَى الْمَذَاهِبِ إِلَيْهِ يُعْتَقَدُ مِنْ جَوْهِيْهِ خَلَافَ الْمَا  
نِيَّهِ اَهْدِمْنِ التَّحْيِيرِ فِي التَّقْلِيدِ مَطْلَقًا وَمَا دَفَعَ الْفَطَرَهُ وَالْأَرْجُونَ  
إِلَيْهِ اَفْضَلْمِنَهُ الْعَيْنَهُ لِمَا اسْتَنَارَ إِلَيْهِ السَّابِلُونَ الْدَّلِيلُ وَمِنْ سَهْمِهِ  
الْعَفْرَوُونَ الْمَسَاكِينَ فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْمُوْنَهُ الَّتِي يَدْفَعُهَا حَوْلَ الْوَلَدِ  
لَا تَكْفِيَهَا كَوْنَهُ أَكُولَا أَوْ كَوْنَهُ عَلَيْهِ مُونَهُ رَفِيقٌ فَيُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْعَفْرَوَهُ  
أَنْ كَانَ مَا دَرَفَهُ إِلَيْهِمْ لِاِتِّيقَعِ مَوْعِدَهُمْ كَنَاعَيْتَمْ وَلَا فِيمِ سَهْمِ الْمَسَالِيَّ  
وَبِهِذَا يَجْعَلُ بَيْنَ اطْلَاقِ الْقَالِبِ جَوَازَ الدَّفَعِ إِلَيْهِمْ مِنْ أَكِبَرِ  
السَّهْمِيْنَ كَانَ وَتَقْيِيدُ الْأَمَامِ بِسَهْمِ الْمَسَاكِينَ وَمِنْيَ دِفْنِهِ  
كَوْلَابِ إِلَى بَعْضِهِ اَوْ لَادَهُ زَرْكَانَهُ اَوْ فَطَرَتَهُ بِشَرْطِهِ فَرِدَ كَالْوَلَدِ  
إِلَيْهِ عَنْ فَطَرَتَهُ حَازِمُ الْكَرَاهَهُ عَلَى الصَّحِيْحِ أَنْ كَانَ الْأَبُ  
بِصَفَهِ الْاسْتِحْقَاقِ وَبَيْنَ الْجَيْحِ بِالدَّفَعِ كَمَا ذَكَرَ وَكَذَا بَكَرَهُ زَيَادَهُ  
إِلَيْهِ بِمَعَاوِضَهُ اَوْ نَخْوَهُ بِهِ لَهُرُ الصَّحِيْحِيْنَ الْعَابِرِ فِي صِدْقَتِهِ  
كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْهِ وَلَا نَدِيْسِكِيْ سَهْنِيْحَابِيْهِ فِي صُورَهِ الْمَعَاوِهِ  
اَتَهُ جَوَابَ الْفَقِيْهِ اَشْخَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ وَيُوْحَدُ مِنْ حَلَامِهِ جَوَازَ

اعْطَابِ

اعْطَايَهُ الْزَّكُومُ لِفَرْعَهُ بِشَرْكَهُ وَهَوَانَ الْاِتِّيزَهُ نَفْقَتَهُ كَاسِيَاتِيَّ  
فِي جَوَابِ الشَّيْخِ اَبْنِ حَمْرَ وَمِنْهُ بُوْحَذَ جَوَابُهُ يَسْوَالُ بَعْدَانَ سَارَ  
عَنْ ذَكَرِ وَسَيْلِ الْبَلْقَيْنِيِّ فِي هَذِهِ الْفَوَسِ اَمْ اَعْبَرَ عَنْهَا وَقَنَّا  
بِالْمَنَاقِيرِ وَقَدْ صَارَ النَّاسُ تَعَامِلُونَ بِهَا وَرَاحَتْ رِوَاحُ الْنَّقْوَهُ  
وَرَغَبَتِ النَّاسُ الَّتِيْهَا اَكْثَرُنَّ رَغْبَتِهِمْ وَالدَّرَاهِمُ لَانَ الدَّرَاهِمُ  
قَلِيلَهُ الْفَضَيْهُ جَدِيدَ الْغَشِّ يَنْهَا اَكْثَرُهُنَّهُ مِنَ الْمَالِصِ وَالْكَثِيرِ سَهْمِهِ  
دَرَاهِمُهُ مَبِيْضَهُ لَا فَضَيْهُ فِيْهَا يَرِيْدُ بِيَاضِهِ بَا سَرِعَ مَدَهُ فَيُبَقِّي زَيَادَهُ  
وَادَادَفَتْ اِلَى الْعَفْرَوَهُ اَوْ رَادَهُ اِسْدَرَ حَاجَاتِهِمْ كَتَرَهُ فَعَلَيْهِمْ  
وَرَهَا يَجْدُونَ مِنْ يَدِهِمْ فَصَارَتْ رَغْبَتَهُمْ فِي الْفَوَسِ الْتَّرْجِيمِ  
اَحْرَاجَهُمْ فِي الرِّكَاهِ عَنِ الْمَقْدِ وَالْعَرْوَضِ فَاقْتَلَ الشَّيْخَ الْبَلْقَيْنِيَّ  
بِجَوَابِ اِحْمَالِ الْفَوَسِ الْحَدِيْهِنِيِّ رَحْمَهُ الْمَقْدِ وَالْبَجَارَهُ وَقَالَ اِيْ اَحْمَدَهُ  
وَبِهِ اَحْمَدَهُ وَانَ كَانَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الشَّافِعِيِّ قَالَ وَالْفَوَسِ اَنْقَمَ لِسَحْبِهِ  
وَاسْهَرَ وَلِيَسِيْبِهِ اَعْشَرَ كَمَا فِي الْفَضَيْهِ الْمَغْتَوِشِهِ وَيَتَصَرَّ الْمَسْتَحْقَوَهُ  
اَلْأَوَادِيَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِمَرْجِدِ وَالْمَهَابِدِ لَا اَسْهَرَ وَسَيْلِ اَبْدِرِ بْنِ زَيَادِ  
الْمَسِيرِيِّ هَرِيجُورِ تَقْلِيْدِ الْبَلْقَيْنِيِّ فِي ذَكَرِ خَاجَابِ الْجَوَازِ  
فَالْوَسِعُ الْمَقْدِ تَقْلِيْدِهِ لَانَهُ اَمَامٌ بَحْتَهُمْ اَهْلُ الْتَّرْجِيمِ وَالْجَمِيعِ  
لَا سِيَاهُ الْمَهَارَهُ اَوْ صَعْدَهُ السَّابِلِهِ حَالَ الدَّرَاهِمُ اَمْ رَحْمَهُ وَلَهُ تَزَلَّ  
قَدِيمًا وَاحِزَارِ بِرِسْدَوْنِ اِلَى التَّقْلِيْدِ اِذَا دَعَتْ الْحَاجَهُ إِلَيْهِ فِي سَابِلِهِ  
وَقَدْ سَبَقَ الْبَلْقَيْنِيِّ فِيْهَا اِفْتَابَهُ اَلْمَامِ الْبَجَارِيِّ فِي صَحِيْحِهِ وَالْبَجَارِيِّ

جاز صرف الرجوع اليهم وقد تقدم عنه جواز التقليد ثم قال وقد  
سئل السبكي تفسير بعض الفقر عن النحر بباء في الكواره عاصمه من  
الشمع وعسل مجهم والقدر والصفه فاجاب السبكي باب  
بيع النحر في الكواره وخارجها تعذر رويه صحيح وقبل روته  
خرج على قوله بيع الغائب وقد صححه أكثر العلماء وأتباعهم وقبله للفقير  
لاباس به لانه قول الآخرين ولأنه الذي يعيشه ولا يحتاج غال الناس  
إليه في أكثر الأمور التي يحتاج إليها وترايها من المأمور والمشروب  
والامر في ذلك خفي في أن شاء الله والأمور إذا صافت اشتعلت ولا يمكن  
عهم الناس بما يخلق به العقيبة الحادث الخير ومرد ذكر ما في المأمور  
أن الإمام الطوسي حكى أنه أتيت صلوة الجامع وهو الغاضي أبو العطاء  
بتلبيه إذا طاير قدر رغب عليه فقال أنا حبيبي ثم أصرم وحضر في  
الصارة وسئل الشیخ ابن حجر رحمه الله تعالى إذا أراد الفرع  
أن يعطي أصله من مسنهما للفقرا والمساكين شيئاً من خطرته أو كسر  
والحار أنه ليس في نفقته ذكر الوقت لكنه مستغبها لا ينتفع  
معه أسم اطلاق الفقر والمسكين فهذا ذكره ذكرام لا أحباب  
لأنه يجوز اعطيا الأصل والفرع باسم الفقر أو المسكينة إذا أراد  
تلبيه نفقته ورقت الأعطيا لانه إنما منتهى أطلاوه عند  
لزمه ومونته لازم في الأعطيا استفادة واجب عليه فكانه  
صرف على النفس وأما حيث لم تلبيه نفقته فلا يجوز لزمه اعطياه

معدود من الشافعية وقد كرط بطبقات الشافعية السكري والشيخ  
المزهد اليهبي صاحب العجائب والنوى وكثيرون قالوا يحارب  
في صحيح باب العرض في الرجوع قال شارحه الحافظ العسقلاني  
أي جواز أحد العروض وهو فيفتح المهملا وسكون الراء بعدها مجده  
والزاد به ماعد التقليد قال ابن الرشيد وافق البحاري في هذه المسألة  
الحنفية مع كثرة مخالفته لهم لكنه قاده إلى ذكر الدليل إن المقصود  
له قال ابن زيد ولا يشك أن الفلوس إذا رأيت رواج التقد  
فيه أولاً بالجواز من العرض لأنها أقرب إلى التقد فهو من تقديره على العرض  
بطرق صحيحة كلام الشعريين وغيرها إنها من التقليد صرح الجلال  
المحاتي في شرح المنهاج إنها من التقد فما بعد قول المنهاج وإن باع  
بنقداً ورثمه أو دنائير أو ملاوس فعد عما من التقد ولها كما ذكره  
تقدير المخالفات بها إذا رأيت وينزل ثم المطلق عليه كما ذكره  
الشیخان في باب البيع وقد أشار البليقى إلى توجيه ما ذكره  
بنحو ذكره مع اعتراضه بأنه خلاف المذهب كما تقدم ثم قال ابن زيد  
وقد أرشد على رضى المعمم إلى التقليد عند الحاجة إلى ذلك  
ما نقل عن الإمام ابن عثيمين أنه قال لثلاثة مسافير يفتقى فربما يلأم المذهب  
نقل الرجوع ودفع نرجوه واحد إلى واحد ودفعها إلى من ينتفع واحد  
ونقل ما نقله الأشخى على السيد السمهودي المتقدم ثم قال ومن ذلك  
ما ذكر أحاديث انتقطع حسن الخسروي النيبى صلى الله عليه وسلم

٩  
 ذاذا كان رجلاً عندنا عني فهو بماله لزوجته حتى يصير فقيراً ومسكيناً  
 فهل هو حماد ذكرى ابي يوسف ام لا فماذا اقلتم بغير ذاذا اكذا وذاذا  
 وذاذا كان اهل بلده ينتظرون على الفقير انا ما نعطيك الزكوة الا ان  
 تضييف معاً او يعطيهم راهم ولو لم يعطيهم راهم لم يعطوه الزكوة  
 فذاذا اقلتم لاما مسؤولتك زجرهم عن ذكر و سبط الجواب والمحاجة  
 اخبرونا حماد صاحب البقر صاحب الله عليه وسلم بكتاب مكة او غير ذلك فانا  
 سأزيد حلاماً في ذكر و انا زبد البيان فاجار رضي الله عنه  
 بأمن يعطي زكوة لكن يرد بعضاً اليه ان كان ذكر بشرط ان يرد عليه  
 اور على بعض عياله او غيرهم ذكر حال الاعطاها لاعطاها باطل والمحاجة مستمرة  
 في ذمتها لا يرافقها من ينتهي ببيان مات و لم يرد لها ادلة صححها عوقيب عيالها  
 في الآخرة العقاب التيرير حماد الله عليه الاحدية الكثيرة الشهيرة  
 منها قوله تعالى يوم حجت عيالها في يار حصن فتكلوا بها جباهم وجنوبهم  
 وظهورهم هذاما ملائكة لا نقسم الآية ومنها قوله تعالى و متهدم  
 عاصد الله لئن أنا من فضله لتصدقني ولن تكون من الصالحين فلما انهم  
 من فضله يخواهيه و تعلوا بهم معرفتهم فاعتبثم ثقائق في قالوبهم اليوم  
 يلعنونه بما اخلفوا الله ما وعدوا و بما كانوا يكذبون الله يعلم ان الله  
 يعلم سره و يخرا عمن الله علام ابي يحيى و روى مسلم عن ابي هريرة  
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ذهباً لا فضة  
 لا يودي منها حقها الا اذا كان يوم القيمة صفحى له صفائح من نار

من زكوة رحمة الله ذكر سبغي ان تكون اعطاؤه افضل من اداء طاعة زكوة  
 كما شمله كلامه في مواضع اخره و سأله هل يجوز اخذ الزكوة  
 من اشغال عالم شرعي بشرعي به كتب و كلاماً يعنى على طلب العلم  
 احباب بقوله اذ من اشتغل عني كسبه الحلال اللائق به الذي يكتفي به  
 ويكتفى به عوينة بتعلم علم شرعي اولى له وكان شائليه من اذ اتيتكم  
 القراء دون تواجد العبارات جازله ان يأخذ من الزكوة بقدر ثقافتي  
 وكفاية عوينة اللائق بهم العرفال غالب ثم ما اخذ بغير ملوك فله ان يصرخ  
 في شرائحته علوم الشرع والتها استحق والده اعلم و سأله  
 امن يحيى من شخص اذ اراد ان يدفع زكوة ماله اخذ من يدفع اليه  
 الزكوة من الاداء وبعض قاربه او صديقه ثم يدفع اليهم ذكر الزكوة  
 ثم بعد الدفع اعطاههم من الزكوة شيئاً قليلاً او لم يعطيهم شيئاً ثالثاً  
 انهم مرد و باقي الزكوة عليه اولى بعض عياله واردواه يستفع بها  
 فهم يحيلونه ذكر امام لكيون الذي دفع لهم يحتاجون لذكر و لقوله صاحب عليه  
 اعنونهم عن الطلب في ذلك اليوم ولهم حصل لهم ذكر و لكنه لم يأخذ بعض  
 او لاده او صديقه الاكونه يعلم انه اذا دفع اليهم الزكوة انهم مرد و إنما  
 لبعض عياله ملكاً او الاه يدعون اليهم فهل هذه الحيلة صححة ام لا استحق  
 و تقد حكم ان ابي يوسف كان يجب ما لا زوجته اخر الامر و سبب ذلك  
 ما لها لاستفطاط الزكوة فحيثي ذكر لا يحيى حبيبه فهذا لكنه خصيصه ولكن  
 مضرقه في الآخرة اعظم من كل سببها و مثلكه العلام فهموا الصار استحق  
 فاما اما

فاحسني إليها في نار حصم فتباكي لها حسنيه وحزنيه وظاهره كلما  
بردتن أعيدهت له في يوم كان مقالة حسنين الوسنه حتى يقضى الله  
بين العباد فيرى سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار وإن كان الرد  
بغير شرط وإنما يترع من الآخرين كان قبور الماتكله مكرهًا كراهم  
شدديه وقد سبهد صلى الله عليه وسلم بالكلبي يرجم في قبره  
بثم الحيله في اسقاط الزكوه اختل العدم فيها احتلا فاكثر  
فقال مالك واصدقي حسبي واسحق ان من احتال على اسقاط الزكوه  
في اثنا حمور لا تسقط الزكوه عنه بل هي باقية في ذمته يعاقب عليها في الدهر

الخطيب الشهير ومن أطمعنا على انسان انه يغدو ذكر عاقبنا عليه  
وعززناه السهر بر الشدید الزاجر له ولا مثال له ولخدنا الزكوه

منه فصر عليه وقال الشافعی (حمد الله وبوجهه وغيره) ألم بما  
يقصد الفرار من الزكوه مكرهه لكن خاله الشافعی جماعه من أصحابه  
كالدرمی وصلاح الابانه والسعووی شدید و قالوا انها حرام  
كما قال به مالک واصدقي وحکاه الاماام عن بعضهم وتبعد  
ههولا العزالي في وسيطه ووجيهه فقار انها حرام و قال العصلان

يكون أنها يقصد به لا يفعله وابداه الاذری بحثا وقار في الخاتمة  
انه صحي و قال العزالي في الاجيال انها الزمة بها في الباطن وحکي

عن ابی يوسف انه كان يغدو فدحه ثم قال العلم قسمان ضار ونافع  
وهذا من الفقه الصار وتبعد الزكوه في قواعده فقار ومن المحرم

بلا واجب

١٠  
ما يواخذه في الظاهر دون الباطن كما اذا باع الماء الركيبي ضراراً من  
الزكوه تسقط في الظاهر وصومطالي بالزكوه فيما يبيه وبين الله  
وكذا اذا اطل على المرضي روجته فراراً من الارض وكذا اذا اقر بعض  
وارثته بقصد حرمان الباقيين قال ابي الكمال ابن ابي شریف وما في الاحبها  
هو المتجه وقال الماوردي انه مسی اذا اقره ذكر علم انه لا ينبع  
لمن عنده ادئم في حفل ومرؤه فدين ان يرتكب شيئاً من هذه الجرائم  
قد تكون سبباً لغيره في الدنيا والآخره ورجال قصد الغافل المغور  
نوع غير ماله وتنميته ويكون ذكر سبب المحقق وزواله من قرون او عدم  
البركه فيه فلا ينتفع به فهو ولا ذرته او رجاعاً عن مرضيه ووذاته بحسب  
سيئه ويعطيه فيسلط عليهم الشيطان واعوانه حتى يتمقونه في المحام  
واللذات والسترات القبيحة التي قد كا الايتفع ذكر على من حرب احوال الناس  
سبباً ابداً التجار ونحوهم من ذوي الاموال الذين لم يرثوا واصحها حواله  
اوليه يحرروا فيها على سفن الاستفادة ويا اي جميع ما تقرئ في الغن ادا احتال  
ان يجعل نفسه فقيراً او سكيناً حتى يجعله اخذ الزكوه فيحرم عليه ذكر  
او يكرهه على ما مروي نظيره وعلى الاوراق لا يلبيه ما اخذه من الزكوه  
بل يبتغي ذمته معلقه به في الآخرة وآتى ما يفتعله اهل الاداركه  
من اسرار اطهاره على الفقيه انهم لا يعطونه الزكوه مع كونه مستحفا  
الا اذا ضاف معهم او اعطاهم دراهم غير ما في هذا حرام عليهم باجماع المسلمين  
فيعاقبون بغيرها العقاب الشديد في الدنيا والآخره فلم يثبت بشرعي ما يهواه

حد الاولى عايوز القصريه والثانية بالايوز القصريه بجامع الالخنا  
فالقصران يكون بغير منقطع عن دار الاقامه من منسوب اليها وهذا  
المتحف والنقل فاستويا فيما ذكر كما هو ظاهر انتها ونها من النقل  
تحمير الجواب عن السوار والحمد لله اولا واحرا وصال الله على  
سيدنا محمد واله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين <sup>٥</sup> ولهم افضله  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المتقضل على عباده بالعفو  
والاحسان واسكره على مزيد لغه وعلى وعده بالغفران  
واعصي فاسلم على سيدنا محمد المفضل على قريش وعدنا وعلى الله  
وصحبه ما صلت على نبينا العوالم وبنو adam وملائكت الرحمن  
وبعده <sup>٦</sup> فيقول الفقير المرحوم الله ادرس بن محمد بن ادريس  
الشافعي قد سالني بعض السادة وقال اكتب على هذه السوار وللخط  
السوار ما يقول السادة العلما نفع الله بهم امين في الحاج الذين  
ياليون من جهة اليمن والشجر وعيدهم من البحر فيربون خطى كثيرا من  
ما تبين فاكثري في المركب الصغير لطعم صاحب المركب مما حصل له من النور  
فيما شرط ويتبعون من الطما و عدم بعض الراحه فازا وصلوا  
ابو شعب المحر من البحر مباقات الجاي من تلك الجهة ف يقول لهم الرسول  
قوله ان بحر في جرم ذي جرم احر اما الميس محتلا للسفن كلها  
يزيدون بعض والعله هذه فمن اراد ان يعيش احر امه الى جده  
ليحصل السفن كلها المتعلقة بالاحرام كما لا يخفا في جعلها مباقات

الفاعلين لهذه الخصله الديمه القبيحه الشنيعه خلائق ولا مرؤه ولا  
وكيف يليق هذا بمن يظهر انه يخرج الزروع ولو لم يظهر له ذلك فغير له  
فانه لا اعتداد باحر اجهه ولا ينفعه منه بشيء بل الرؤه باقيه مستقره  
فوفته يحاسبه الله تعالى عليها اشتا بما يستحبه ومتى سبعه من تحريره  
على الله تعالى وعلى ربيه عاتانا الله من صوره وافعاله المتبين  
الشنيعه الداله على سواد قلوبهم وفساد اعمالهم وبيانهم وقد ذكر  
ابن عبد السلام تحرير اجيده للصاع فقال يعتبر الصاع بالقدح  
فحذري واسع من العدس خمسه ارطال فهو صاع لان المنصور عابر  
الصاع النبوكي بالعدس بحاله وتفاوت انواع العدس سبب لا يحتمل مثله  
في كل صاع واسع من العدس ذكر اعتبر الاصرار في المطره وغيرها لا اهمها  
تفاوت الحبوب والمرنان النقي والرطوال الذي وزر امير ابي العلاء  
ورضوانه وثمايم وعشرون درهما واربعا اساع درهم و قال السعدي  
اعتبرت الفرج المصري بالملد الذي حررته واسع مدين وسبعين  
تقريبا فالصاع ترمان بالمصري الاسبع مدانه والقدح المصري  
مقابلة الکيله المكيد وفي هذه المسيله كلام طويلا لا يحتمله  
هذا المعلم وما ذكر لكم فالمحض شيء معد و ما ذكره السعدي او وجيه  
من قول الجميع ان الصاع ترمان بالمصري لكن ما قالوه هو الا صواع  
وسائل رضى الله عنه ادينه كحد المسافه التي يحرم نقل الزنك  
إليها و ما و بها لا يحرم فاجاب رضى الله عنه بقوله الذي يظهر  
حد الاول

مقلاً للشيخ ابن حجر في تحفته وكذا المستاجر عن غير رأي الأحرار  
إليها فهو للأجر وإن بطال به شيء من الأجرة ويرجع بها ويدعى عليه أن  
أحرمت من غير ميقات أو أحرمت من ميقات نافض والمخلا خروت  
ومقلدون الشيخ ابن حجر لما ذكره في تحفته راجحة المدعى على  
الحجاج دم ويرجع عليه بشيء وما لا فضل الأحرام من الشعير الذي  
مع عدم تحصيل السنن كلها فتحينية فهوتساوايات في الأفضلية أم شيء  
وما دامت حكم القاضي بمخالفة ابن حجر فهو توزع الأجر  
أم كيف أحرار بينما وأصحابها في ذكر الأحرام المسلمين كتبه  
رسيرته أبوبكر بن عبد الله العوسي عن الله عز وجل أجمعين لهذا

نقطة من لفظه أيضاً **الجواب والله أعلم بالصواب**  
رسيرته أبوبكر بن عبد الله المنقدم ذكره وأعده

ان للبيه وغيره من سائر البلدان كالهند وعمان والحسا والبصرة  
ومديار وذبيبة حل وجاؤي المارين من بيلام في البحرين أحرام  
من محاذات بيلام المقدمة وليس عليهم دم ولو أحير ولا يحيط عليهم  
من الأجرة شيء في مقابلة واجب لكن الأحرام من المحاذات أفضل  
وبحارة الشيخ العلام ابن حجر ذهب من بالميقات مالوجاء  
يعنيه رسيره قوله أن يوخر أحرامه لكن بشرط أن يجزم من محل  
مسافته إلى مكانه مثل مسافة ذكر الميقات حكم قاله المأمور أحب  
وبحرم عنده وبه نعلم أن الجاي من البيه في البحرين أن يوخر  
أحرامه

15  
احرامه من محاذات بيلام المقدمة لأن مسافتها الممكدة مسافة  
بيلام كما صرحا به أنتفه فقوله لأن مسافتها الممكدة مسافة  
بيلام كما صرحا به لتعريف بان المسافة متحدة سوا كاتب  
كل من المسافتين متحدة فقط وأكثر شهانه أن بلطف الآف  
الداله على الاعتماد حيث قال كما صرحا به فقوله تلميذه لات  
جده أقل مسافة بمحواله الرابع كما هو متواتر ذهنه فالوقد حفظ  
النفقات الكثيرة سلوك الطريق وهم عدد كادوا أن يتواروا  
فبنقاله فهل المال الالاتي متواتر بها في طريقه فهو الذي متواتر بها  
في طريق بيلام ولم يتم الركاب حين مشاهدتهم فتحقيقهم  
حتى يضبطوا ذكر خانى بذلك وتدخليه المكوب في بعضهم عيشي  
سريراً وبعضهم يحيى من مسافته بعيدة فتقطع بذلك فتحيقهم  
المكوب وأيضاً فطر نقي بيلام رمل لا تقطع سريعاً كما سالنا  
أهلاً الخبر عن ذلك و قال شيخنا السيد محمد بن أبيكر الشافعي على  
ويشرحه على مختصر الأبيناج لابن حجر وخرج بقوله الرجم أحرام  
ما لو جاوزه بيته أو سيره خله أن يوخر أحرامه لكن شرط  
أن يجزم بيته لمسافته الممكدة ثالث مسافة ذكر الميقات كما  
جزم به جميع متقدصه ومتاخره وبه يعلم أن الجاي  
من البيه في البحرين أن يوخر أحرامه من محاذات بيلام المقدمة  
لات مسافتها المقدمة مسافة بيلام كما صرحا به نعم زعم الشارح

ان جده اقرب مسافة من يمامه فان صح لم يجرمه تاجير الاحماد عن فعل  
 مسافة يمامه انتهى مراده بالسراج عبد الروف وشرحه على المختصر  
 فتامل قوله كغيره الحقة للحرم فالمجاديب يعلم ليسجاذبها الى  
 جهة الحرم ونام قوله وان صح لم يجر تاجير الاحرام الى اخره  
 حيث <sup>عَبَرَ</sup> بالداله ان على الشك فقوله الشيخ علي بن الجمال رحمه الله تعالى  
 وادانه تطرت الى سابق كلام التهنه علت ان صاحبها اقام بذلك ادبيه  
 في قال الشيخ علي بن الجمال وعمر عبارة الحفة مخالف لعبارة عبد الروف  
 حيث قال ابن حجر في عبارة الحفة لان مساحتها الى مكده كمسافة يمام  
 كما صرحا به فتبين ان عبد الروف مخالف الحفة وان صاحبها اقام  
 بخلاف عبد الروف فاذ اتعارض كلام الشيخ والتمييز فيقدم كلام  
 الشيخ كما هو قدما عند الفرقه على مثل كلام التمييز ونقله مقدماً  
 حيث قال كما صرحا به من النقل الظاهر ونحوه شرح المنهام  
 المسمى بالاتفاق للشيخ علي بن سطير الحكيم قال ويدعكم ان الجاي من اليه  
 في البحر له ان يوحى احرامه من مساحتها الى مكده  
 كمسافة يمامه كما صرحا به علت وقد فعلت ذكر في الاحرام بالغور  
 انتهى كلام الاتفاق قوله نعمت اعدت اان له تاجير المحددة كما  
 فعله ورث كتاب الطلب للشيخ عبد الرحيم الروبي بافضل بعدها  
 عبارة الشيخ ابن حجر وعبارة عبد الروف ضيكون الاحوط للجای  
 من اليه الموحى احرامه من مساحتها الى مكده  
 قيل

١٢  
 قبل مساجده و هو حال توجه السفينة الحرم لا يبعد مسافة يمام  
 اذاله يكن ازيد انتهى فقوله الاحوط الا اخر حمله يفيد انه لا يجر  
 دخوله  
 ان يجر قبل مسافة تساوي الربع منه قال في الاب و فحوى  
 كلام الاصحاب ان يختلف في مسافة المواقف ما لا يتعارض و عينها  
 لجر ممهم في عامة كتبهم ان يمام و ذات عرق و قرن و حبه  
 على مرجعتين من مكة مع ان اكثراها تزيد على مرجعتين على مسافة يمام  
 في سفر القصر مع شرطهم الخط لا يعلو الصلاوة والاكل فليتام انتهى  
 حمله الاب و قال الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن زياد الربيدي في فتاويه  
 مسأله من ركوب البحر من اهل المين الى بيت الله الحرم فربى السكر  
 وكان خروجه الى البر من تدرجده ومن اين يكون احرامه بالنفس  
 فاجاب الشيخ ابن زياد المختتم اعلم من جاور الميقات  
 مردداً للنفس من يحرى احرام ثم احرام من دونه ولم يبعد فعليه ثم قال  
 في الميقات الملاجئ جائزته الى جهة الحرم اما اذا جاوزه مبيناً او شمالي  
 او هرم من مثل ميقات بلده او وبعد جائز قال الماوردي وقتل بالعرق  
 يجري ذات عرق وينجرح الى ذي الخليفة قال المكي الطبراني وقياسه المكي  
 ان يجاوز مكده المعيذر حيث عرفه ثم يحرم صادق املكه قال الملا  
 مصطفى به انتهى ونحو التوسيط اذ الاحد من عين الميقات او سارة  
 لا يقال جاوزه و عبارة الماوردي فخرج وانتقام مثل هذه عضله  
 قال السيد السعدي لا استكار اذ ما ذكره لا يبعد جاوره للميقات

كيف وقد سبق الاكتفاء بمحاذات الميقات من جهة اليمين واليسار وكل الإضمار  
 يذكر مثله لامر سبيل الاستفادة حسن استفهام اذا علمت ذكر فاليمين  
 ادار حرب البر وحادى بيماهه مرجحه البحر فذلك ميقاته فاذ اجاوز ذلك  
 الحجه جده فقد ذكر اهل المخرب ان مجاوزه ذلك لا يبعد مجاوز الميقات  
 المجهه المحر باركيوت مجاوز الرجهه يسار الميقات فانصح ذكر وارم  
 من جهة وجانب بين جده وملكه كما يذكر يعلمك وملكه او اكتفلا بهم عليه  
 وقد كتبت الى بعض محققى ملكه ان المشبه مبني على في حصره افتى  
 بذلك وهو ظاهر ان كانت المجاوزة على يسار الميقات كما ذكره اهل المخرب  
 يذكر ع يكون ما افتى به الشهيد بغير المقصولة المذكور انتهى كلام الشهيد  
 محمد الرحمن بن نور واد فقول السيد احمد بن عمر العلوى المتقدم ذكره في السوال  
 نجيم الدرك الصغير لطبع صاحب المرجب الى اخره ليس بقيده فقوله ليس  
 للمسن اذا قلنا بحسبه وان كان ليس بحسبه للمسن دال المعتمد لا يجب  
 فقوله الحاج المساجر غيره مثل غيره اد يوحى احرامه بجده فقوله  
 وعدل لا يجر مطالبته للاجر ففيما ليس في مقابلته واجب فقوله يدعى عليه  
 اذ احرامت من غير ميقات الى اخره ليس ذكره فلا تسمى دعواه لانه اذ احر  
 احرامه بجده احرام من ميقات كما تقدم من افتات الثقات فقوله اهل  
 على انج دمن قدم انه ليس عليه دم لانه ليس بعيانا وقوله ورج  
 عليه ليس تقدم لا يرجع عليه بسيء ولو اجيلا لانه لم يترى واجبا  
 قوله وما الافضل تقدم ان الافضل ان يقدم احرامه على وصوله

المجهه

المجهه فقوله اذا حكم القاضي بمخالفته بن حجر الخ ففيما لا يجوز  
 له ذلك خادا حكمه وقلنا بالضعف فحينئذ ينفذ وتوزع الاجره  
 على جميع الاموال ونقدم ان المعتمد لا ينفذ حكمه ولينقض لانه قول  
 ضعيف والله اعلم وصلوا الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلموا  
 المكتبة الهرية

صاحبها الطباطبائي وادلاه  
 الربيع



حلستان

فايند الحائى من اليمن في الجمله ان يوحى حرا احرامه من ميقاته بعلم  
 الى اهل العالم المعروف قبل مراسله ونقول حال توجه السفينة  
 الى جهة المحرم وليس له اد يوحى حتى جده لا ينها اقرب الى المكى  
 من بالامر بخواصي ونقول لهم ان كل من جده وبلده من مراحل  
 صراحتهم ان كل الايام من عندهم وان تفاؤت المسافات  
 كما حفظه من رساله الطريق وهم عدد كاد وان يتواءز وافئي  
 في الحفظ من جو اذ احرار لجده فهو لعدم معرفته المسافه  
 عذلا يغير ولا تغير بعده كأنه عليه تلميذ عبد الرحمن بن عبي  
 الرمزي ولرئفه الشعير الحارثي افتى به انتهى اراد الاما الملحد  
 د ٥٥ ارشاد الراتب شرح فضل العلام عليه يرسى بحر رابطه الاعد  
 وقال الشعيب بن جمال وما في الحفظ مبني على اتخاذ المسافه الا اخر من  
 كل ايمان فاذا احتجت التفاؤت فهو قابل بعدم الجواز فطبعه ليل  
 صدر حلامه المعن في ذلك واصناع كل مجاز من البحر بعد دراس العالم

١٢

أذرب إلى سكة من رأمه رقد قال الله لك في الحفة و قال شيخنا العلامة  
العلامة يوسف بن حبـل البـطـاح الأـفـدـل يـقـلـاً عـنـ كـيـاـ الـبـدـلـ  
الـعـلـاـمـيـهـ سـلـيـمـيـنـ حـيـ عـمـرـ مـفـرـوـلـ الـأـفـدـلـ رـحـمـهـاـ اللـهـ عـالـيـ  
حـاـصـلـهـ رـانـ مـنـ حـصـرـ مـرـجـهـ مـنـ بـعـدـ الـمـنـ يـلـزـمـهـ دـمـ اـنـهـ وـ حـلـ  
مـنـ وـاقـعـ الـشـيـخـ اـبـنـ حـبـلـ اـنـ مـطـرـ حـوـابـ مـرـادـ وـغـيرـهـمـ مـنـ الـمـيـمـيـنـ  
فـكـلـاـهـمـ بـيـتـ عـلـىـ تـحـدـدـ الـسـافـهـ بـيـنـ ذـلـكـ وـقـدـ تـحـقـقـ الـتـفـارـقـ  
كـأـعـلـىـ قـهـرـ قـاـبـلـوـ بـعـدـ حـجـرـ ذـلـكـ لـخـدـمـ بـصـنـ تـقـيـدـهـ بـأـعـادـ  
الـسـافـهـ وـقـدـ يـنـاـجـمـ ذـلـكـ مـعـ فـوـيـدـ حـكـمـهـ مـعـهـ وـشـحـاـعـاـلـ  
مـخـصـرـتـهـ عـلـىـ الـوـنـاـيـ الـمـسـتـاـبـدـ لـبـلـ الـسـالـكـ كـاـلـ رـتـهـ الـمـالـكـ فـلـيـرـاجـعـ  
سـيـ أـمـرـ رـكـذـ رـكـذـ

رسالة

الملكتية العصرية

صاحبها محمد الحمود ١٣٣٢ هـ ١٩٥٣ مـ

مكتبة المصطفى الالكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.makhtota.com](http://www.makhtota.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>